# الفصل الثالث

يقول «جون ويليامز»:

«ما فائدة الدنيا الواسعة إذا كان حذاؤك ضيقًا؟»

# السودان وصراع الحيتان

سيطر انطباع دائم فى الكتابات الأوربية والروايات الغربية عن وجود التماسيح والحيتان فى مياه النيل، ويبدو أن ذلك الانطباع الأدبى الذى استحوذ على العقلية الأجنبية تجاه النيل الذى يجرى فى أرض السودان الواسعة قد تحول إلى حقيقة سياسية يعيشها السودان منذ عشرات السنين، فالضغوط عليه قوية والصراعات حوله متلاحقة وكأنها بالفعل تمثل صراع حيتان ـ كبيرة وصغيرة ـ حول أكبر دول القارة الإفريقية مساحة وربما أكثرها ثروة أيضًا، فالأرض والمياه يصنعان معًا الأمل فى الحياة! والمسألة السودانية تمثل هاجسًا إفريقيًا عربيًا على امتداد القرنين الماضيين حتى طرحت التطورات الدولية والإقليمية تصورات جديدة حول السودان ومستقبله على نحو يحتاج إلى معالجة غير تقليدية لذلك الشأن المهم استراتيجيًا وسياسيًا وهو ما نوجزه فى النقاط التالية:

**أولًا:** إن المسألة السودانية عرفت غالبًا المعالجة التقليدية وأصبح نمط التفكير فيها مكررًا، بل إن المصريين على وجه خاص يتناولون الحديث عنها من منطلقات تاريخية أحيانًا وشعارات عاطفية أحيانًا أخرى، بينما المطلوب هو أن تتحول المسألة السودانية إلى معادلات عقلانية تضعها فى الإطار الواقعى الذى يجب أن تكون عليه.

**ثانيًا:** إن «سودان الثروة» يتعارض مع «سودان السلطة»، ولعل التفاوت بينهما جغرافيًا وتاريخيًا هو المسئول إلى حد كبير عن الأوضاع المتردية والعلاقات المضطربة بين أطراف التركيبة السودانية، فالجنوب قد يكون غنيًا بثرواته، ولكن مشاركته فى الحكم السودانى كانت دائمًا أقل مما يستحق، والشمال العربى ظل يختزل مفهوم الدولة السودانية فى إطاره هو وحده وكأن باقى السكان هم عناصر هامشية مكملة.

**ثالثًا:** إن التراكم التاريخى للحساسيات المصطنعة بين السودان وبعض جيرانه هو أمر ترك بصماته على الحاضر بل المستقبل، وأصبح ينذر دائمًا بحالة الابتعاد التى تصل أحيانًا إلى درجة القطيعة، لذلك ينبغى فى هذه الحالة أن يفكر الأشقاء السودانيون بطريقة مختلفة، وأن يضعوا كل ما جرى فى إطاره الزمنى وظروفه التى عايشته،

فالوجود الأجنبى غرس كثيرًا من الخناجر المسمومة فى جسد وادى النيل خصوصًا عندما رفع شعار «فرق تسد».

**رابعًا:** لقد عانى السودان دائمًا من الحلقة الشريرة التى جعلت التناوب بين السلطة العسكرية والحكم الديمقراطى دورة متكررة يدركها كل متابع للشأن السودانى الحديث، حتى لا نكاد نجد نموذجًا لدولة أطبقت عليها هذه الحلقة الشريرة إلا «باكستان» حاليًا و«تركيا» من قبل، ومثل هذا النمط السياسى لا يبشر بالخير لأنه يعنى النكوص عن نموذج الدولة الحديثة والتراجع إلى الدولة «الأوتوقراطية» بصورة تؤدى إلى ضرب الديمقراطية كلما بدت بوادرها.

**خامسًا:** إن الشعب السودانى شعب شديد الوعى كامل الاستنارة لديه ثقافة سياسية واسعة، فما قام به فى الحادى والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٤م ضد حكم الرئيس الراحل «إبراهيم عبود» ما زال يمثل النموذج الواضح لحالة العصيان المدنى كما يشير إليها القاموس السياسى، وأحسب أن السودانيين قد كرروا شيئًا من ذلك عندما أسقطوا أيضًا حكم الرئيس السابق «جعفر نميرى» عام ١٩٨٥م، فالشعب السودانى شعب أبى يؤمن بالديمقراطية ويقاوم الاستبداد.

**سادسًا:** إن الأطماع الخارجية التى تستهدف السودان ظلت دائمًا تتربص به وتسعى للسيطرة عليه وتقسيمه، فى ظل دعاوى طائفية وضغوط اقتصادية وحروب عرقية، والذين يريدون للسودان ألا يقوى ويزدهر إنما يتطلعون لتمزيقه إلى دويلات فى الشمال والجنوب والشرق والغرب، كما أن مشكلات السودان الحدودية مع جيرانه لا تبدو هى الأخرى أمرًا هينًا فى ظل الاضطراب والتوتر الذى يسود معظم دول الجوار، وهو أمر يلزم السودان بضرورة تبنى أطروحات واقعية والتوقف عن تغذية الصراعات بين جماعاته البشرية وطوائفه القومية، وأنا ممن يظنون أنه لا يوجد تعارض بين عروبة السودان وإفريقيته، وهذا يقودنا إلى إدراك أهمية التعددية والاعتراف بها فى ذلك البلد الشقيق.

**سابعًا:** لقد عرف السودان بعض التطورات الإيجابية التى حاولت إيقاف نزيف الدم فى صراع الشمال والجنوب ولو مؤقتًا، وقد تدخل به إلى مرحلة الاستقرار النسبى لو توصلنا لحل عاجل لمشكلة «دارفور»، وهو أمر لن يتحقق بغير ضمانات تؤكد وحدة

السودان الإقليمية وتعترف به دولة ديمقراطية فى ظل التعددية التى يمكن أن تكون ميزة له وليست نقمة عليه، فالتنميط ظاهرة كونية مألوفة كما أن التعددية حقيقة بشرية يصعب إغفالها خصوصًا فى هذه المرحلة ذات الحساسية من تاريخنا العربى والإفريقى.

**ثامنًا:** إن المأساة الحقيقية تكمن فى جهل الجيل الجديد فى كل من مصر والسودان بالمسلمات التاريخية ومفردات وحدة وادى النيل؛ لأن تدهور العلاقات بين البلدين فى العقد الماضى قد أدى إلى تشويه صورة كلا منهما لدى الآخر، فضلًا عن غيبة التواصل وانعدام الحوار وفقدان الثقة المتبادلة بصورة أدت فى النهاية إلى الأوضاع التى تردت إليها علاقات القاهرة والخرطوم منذ عدة سنوات، ولقد حان الوقت لإبعاد المشكلات السياسية عن مسار العلاقات العميقة بين الشعبين.

**تاسعًا:** إن التلويح بقيام دولة إسلامية فى شمال السودان هو الذى يتحمل المسئولية الكبرى فى متاعب السنوات الأخيرة، فالمخاوف تزايدت بسبب التوجه الجديد للحكومة السودانية منذ وصولها إلى السلطة عام ١٩٨٩م، كما أننى أقول - وبكثير من المرارة - إن بعض السياسيين فى شمال السودان لم يعط قضية الوحدة أهميتها بل استسلم لمحاولات فصل الجنوب عن الشمال والخروج على الحدود المرسومة للدولة السودانية كما تركها الاستعمار البريطانى ذاته، وكما التزمت بها منظمة الوحدة الإفريقية غداة تكوينها، عندما قررت الاعتراف بالحدود بين الدول الإفريقية كما هى ودون تغيير حفاظًا على وحدة القارة وسلامة شعوبها.

**عاشرًا:** إن التعامل المصرى مع السودان يتسم بقدر كبير من الخصوصية، فالشارع المصرى لا تهزه أحداث مثل تلك التى تجرى بينه وبين السودان لأسباب متعددة ليس أهمها الجوار وليس أقلها مسألة المياه، فالشراكة الإنسانية عبر العصور بين البلدين كانت دائمًا متجاوزة للأحداث الطارئة والمشكلات العابرة.

.. هذه نقاط موجزة أردنا أن نستخلص منها عناصر تشكيل المسألة السودانية وطبيعة الأطماع التى تحيط بتلك الدولة الصاعدة لإيقاف عجلة التطور فيها والإبقاء عليها متخلفة وعاجزة، وسوف يظل ضراع الحيتان يهدد السودان من كل اتجاه، ونحن هنا فى مصر نريد «سودانًا» مستقرًا يرتفع فيه مستوى المعيشة ويتوارى معه الفقر والتخلف وتزدهر

به الديمقراطية التى توجها السودانيون مؤخرًا بإلغاء العمل بقانون الطوارئ، وفتح باب المصالحة الوطنية والدخول فى مرحلة الوفاق الشعبى الذى احتاج إليه السودان دائمًا.. إننا فى مصر قد حرصنا دومًا على سياسة متوازنة بين شمال السودان وجنوبه وظلت مسئوليتنا مستمرة تجاه ترابه الوطنى الواحد؛ فنحن الذين رفضنا توقيع العقوبات الدولية عليه بعد حادث «أديس بابا» فى يونيو ١٩٩٥م، لأنه ذلك البلد الشقيق الذى احتوى أكبر كلياتنا العسكرية فى «جبل الأولياء» بعد هزيمة ١٩٦٧م، لذلك فنحن أيضًا الذين نؤمن بأن الأمن الاستراتيجى للسودان يبدأ من سواحل البحر المتوسط مثلما يمتد الأمن الاستراتيجى المصرى إلى منابع النيل، وليدرك الجميع أن الاتفاقات الدولية والارتباطات الرسمية لا تدوم غالبًا، ما لم تكن مدعومة برؤية موضوعية ونظرة واقعية ومناخ سياسى صحى يعرف الاستقرار ويدرك قيمة الجوار.

.. إنه السودان الذى تعلمنا منه وفهمنا عنه أن الأوطان هى صانعة الإنسان مهما سبحت التماسيح أو كثرت الحيتان!

□□□

# سيناء .. الأرض والبشر

لقد تحدث الخبراء وأفاض الجغرافيون وأشار الاستراتيجيون إلى شبه جزيرة سيناء وعلاقتها بالوطن الأم، على اعتبار أنها مثلث آسيوى ازدانت به خريطة الوطن المصرى منذ طفولة التاريخ، واحتشدت الأفكار وتكررت الدراسات حول أهمية تعمير سيناء وتحويلها إلى بقعة مأهولة بالسكان، وقد أثارت تفجيرات «طابا» فى أعياد أكتوبر ٢٠٠٤م وتفجيرات «شرم الشيخ» فى أعياد يوليو ٢٠٠٥م إعادة فتح الملف بشكل مختلف تحيط به التطلعات والتحديات والمخاوف، فالقضية أصبحت ذات بعد سياسى خطير ولم تعد مجرد تصور عمرانى محدود، ولعلنا نغوص فى أعماق هذا الموضوع من خلال تناول العناصر التالية:

**أولًا:** إن سيناء هى البوابة الشرقية لمصر منها عبر الغزاة وجاء الطغاة وحكم الولاة، وكانت لفترات طويلة هى الصحراء العازلة لعمق الوطن المصرى بعيدًا عن أسباب الخطر ومصادر التهديد، وظل الأمر كذلك حتى تم شق قناة السويس كمانع مائى لعب دورًا مهما فى تحديد ملامح الجبهة الشرقية للأمن القومى المصرى، وعندما فكر «عرابى» فى ردم القناة فإنه كان يسعى إلى إفقاد خصومه ميزة ذلك الممر المائى الدولى الكبير.

**ثانيًا:** لقد لعبت سيناء «أرض الفيروز» دورًا بارزًا فى التمكين للدفاعات الشرقية عن أمن الوطن بصحاريها وجبالها والتخوم التى تلامس حدودها، منها جاء «الهكسوس» وحاول «التتار» وعبر «الصليبيون» أى أن أهميتها التاريخية ترتبط بالشخصية المصرية ارتباطًا وثيقًا يصعب الجدل فيه أو التخلى عنه

**ثالثًا:** إن التركيب البشرى لشبه جزيرة سيناء يرتبط بهجرات البدو من الدول العربية المجاورة وخصوصًا فلسطين والأردن، حيث تمتد القبائل وتتشعب ولا تعرف الحدود الجغرافية أو القوانين الملزمة إلا بالقدر الذى يتيح لها احترام خصائص المواطنة لدول الجنسية، وبدو سيناء بهذا المعنى هم مصريون عاشوا الحروب الأربعة بين «مصر» و«إسرائيل» وغابوا عن أحضان الوطن الأم سنوات الاحتلال، لذلك فإن التعامل معهم ينبغى أن يكون محكومًا بفهم ظروفهم وطبيعة حياتهم واضعين فى الاعتبار أن أغلى ما يملكه البدوى هو كرامته.

**رابعًا:** إن تفجيرات «طابا» فى أعياد «أكتوبر ٢٠٠٤م» قد صنعت مواجهة بين مجموعات من بدو سيناء من جانب وأجهزة الأمن المصرية من جانب آخر، وتفاقمت على نحو يدعو إلى القلق بسبب حساسية المنطقة جغرافيًا وأهمية «بدو سيناء» فى الحرب والسلم معًا، وأنا أستطيع هنا أن أنتحل بعض العذر للشرطة المصرية لأنها متروكة وحدها تحارب الإرهاب والجريمة والفساد، بينما العمل السياسى والحزبى متراجع إلى حد كبير، وأضيف إلى ذلك أن ولاء «بدو سيناء» لوطنهم الأم لا يجب أن يكون محل تشكيك، فقد تعاونوا دائمًا مع الأجهزة المصرية من أجل تحرير «سيناء» واستعادة الأرض الطيبة .

**خامسًا:** إن سيناء التى كانت مسرحًا لعملياتٍ عسكرية متوالية ما زالت مستودعًا للسلاح والمتفجرات سواء كان ذلك بالأساليب المشروعة أو التهريب المتبادل، وهو ما يعنى أن تفجيرات «شرم الشيخ» هى امتداد لتفجيرات «طابا» من حيث الأسلوب والتوقيت، والفارق بينهما هو الفارق بين أعياد أكتوبر وأعياد يوليو! ولقد كان وزير الداخلية المصرى (حبيب العادلى) محقًا عندما تحدث عن التشابه بين الجريمتين فور وصوله إلى مدينة «شرم الشيخ» بعد وقوع الجريمة الإرهابية النكراء فيها، وأنا هنا أنبه إلى أن التطرف والعنف موجودان فى كل مكان ولكن الذى يذكى دوافع الجريمة، هو مجموعة الضغوط والحساسيات والأوهام التى تحيط بالعقول المدبرة والسواعد المجرمة!

**سادسًا:** إن «سيناء» جزء غالٍ من الوطن المصرى يربط آسيا بإفريقيا ويتداخل سكانيًا مع مواطنى مدن القناة، ولقد عرفت «مصر» منهم شخصياتٍ مرموقة، ومازلت أذكر أن مدير المخابرات الحربية المصرية كان ضابطًا كبيرًا من أبناء القبائل فى شمال «سيناء»، بل إننى ألحظ فى أعضاء مجلس الشعب من نواب سيناء حماسهم الوطنى وفهمهم الدقيق لظروف الوطن وأوضاعه، ولقد دعانى أحدهم إلى عرس شقيقه فى أحد نوادى القوات المسلحة بالقاهرة ولاحظت اندماجهم فى المجتمع المصرى وتوحد الأعراف والتقاليد، لذلك آمنت دائمًا بالانصهار السكانى الذى تختلف به «الكنانة» عن غيرها ووحدة العنصر البشرى الدائم فوق أرضها.

**سابعًا:** إن سيناء هى الظهير الجغرافى ـ من الناحيتين الطبيعية والبشرية ـ للوطن الأم «مصر»، وسكانها يدركون أهمية دورهم ويتفاعلون مع الأحداث الوطنية سلبًا وإيجابًا، لا يفرطون فى تراب الوطن ويحافظون على الكبرياء القومى ويجيدون ـ خصوصًا فى السنوات الأخيرة ـ أساليب التعامل مع السائح الأجنبى، بل إننا نكاد نذكر بالفضل حفلاتهم البدوية الليلية فى الجبال على مشارف «شرم الشيخ»، تلك التى أنقذت حياة العشرات من الأجانب فى ليلة حادث التفجير المشئوم، ولذلك فإننى أظن أن «عرب سيناء» كانوا دائمًا أكثر حرصًا على الاستقرار ورغبة فى طلب الرزق وسعيًا وراء تنمية إقليمهم المتميز.

**ثامنًا:** إن التخطيط المصرى لتعمير «سيناء» لم يحقق أهدافه حتى اليوم، فهى ما زالت غير مأهولة بالسكان كما يجب، فضلًا عن أن كثيرًا من المشروعات التنموية والعمرانية لم تأخذ بعد طريقها إلى التنفيذ.. وأنا هنا أريد أن أقول إن تنمية «سيناء» وتكثيف الوجود البشرى فيها ليست مسألة برامج إصلاحية فحسب، ولكنها قضية أمنٍ قومى بالدرجة الأولى، فسيناء يجب أن تكون دائمًا ساحة مستعدة وليست مضمارًا للانسحاب العسكرى مهما كانت الظروف.

**تاسعًا:** إن «قناة السويس» التى أقامت حاجزًا مائيًا يفصل بين الوطن وشبه جزيرة سيناء قد أسهمت على الجانب الآخر فى تقوية الأواصر وتعزيز الصلات ورفع مستوى المعيشة للمناطق المحيطة، خصوصًا أن الارتباط بين مدن القناة وأبناء «سيناء» قد أصبح متاحًا الآن بالأنفاق والكبارى على نحوٍ غير مسبوق.

**عاشرًا:** إن موجة الإصلاح التى تجتاح الوطن، تعطى تأكيدًا كبيرًا على أهمية «سيناء» وضرورة التركيز على تنمية المجتمع السيناوى ورفض كل محاولات الوقيعة بين أبناء الوطن، مع التركيز على الإعمار فى مواقعها والانتشار فى مدنها ومناطقها المختلفة، واعتبار ذلك مسئولية قومية ذات أولوية حاكمة على مستقبلنا كله.

... هذه محاور للتفكير والدراسة حول «شبه جزيرة سيناء» وأهميتها من النواحى «الجيوبوليتيكية» والبشرية.. ولعلى أسجل هنا أن حجم الإعمار ونوعية التنمية اللذين تحققا منذ تحرير «سيناء» هما أمران لا تخطئهما العين، ولكن ذلك لا يعنى أننا قد أعطينا لسيناء ما تستحقه، ويكفى أن نتذكر هنا أننا بلدٌ مزدحمٌ بسكانه ويحتاج إلى إعادة توزيع

الكتل البشـــرية فيه، ولعل «ســـيناء» هـــى أحد المناطق ذات الأولويـــة لامتصاص الفائض الســـكانى المصرى، وإذا فعلنا ذلك فإننا نكون كمن يضرب عشـــرة عصافير بحجرٍ واحد، ســـواء كان ذلك متصلًا بالنواحى السياسية والاقتصادية أم بالنواحى الثقافية والاجتماعية، إذ إن سيناء الآهلة بالسكان والتى تحتشد فيها المدن وينتشر فيها العمران وتزدهر التنمية، هـــى بالضـــرورة درعٍ الوطن ورصيده أمام الأطماع السياســـية والمغامرات العســـكرية.. هذه خواطرٌ نسوقها تحيةً لمدينة «شرم الشيخ» ملتقى الزعامات ومنارة السلام التى كنَّا نتيه بها ونفاخر وسوف نظل كذلك دائمًا .

□□□

## الأحزاب والتوازن البرلمانى

كان الحزب الوطنى يجتذب الأغلبية الساحقة من المنتمين سياسيًا فى مصر لأسباب كثيرة، يقع فى مقدمتها أن زعيمه كان رئيس الدولة، كما أن هناك شعورًا تاريخيًا يعيش به المصريون، فحواه أن حزب السلطة هو الأضمن وهو الذى تلبى طلباته وتتحقق مصالحه، ولعل الخبرة التاريخية لمصر الحديثة تؤكد ما نذهب إليه فعندما انتقل الرئيس الراحل «السادات» من حزب مصر إلى الحزب الوطنى الديمقراطى تبعه الكل تقريبًا، وما زلت أذكر أن زميلى فى وزارة الخارجية فى ذلك الوقت، قد حكى لى حواره مع أبيه ـ والذى كان عضوًا بارزًا فى الأمانة العامة لحزب مصر ـ وهرول مع المهرولين نحو الحزب الوطنى الديمقراطى عندما أعلن قيامه الرئيس الراحل «السادات».

لقد قال الدبلوماسى الشاب ـ وقتها ـ كيف يحدث هذا يا أبى وتنتقل من حزب إلى حزب بين يوم وليلة مع كل من فيه تقريبًا؟ فقال له أبوه الذى يحمل على كاهله تراث القرية المصرية عبر سبعة آلاف عام: يا بنى إنك لا تفهم مصر جيدًا إننا يجب أن نمضى دائمًا خلف الرئيس أينما ذهب!

وأضاف قائلًا: إن الله سبحانه وتعالى قد أرسل الأنبياء لأقوامهم، وعندما جاء دور مصر خاطب الله نبيه «موسى» وأخاه «هارون» قائلًا: ﴿اذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [سورة طه: الآية ٤٣]. ولم يقل إذهبا إلى قوم مصر، لذلك فإننا نسعى يا بنى كما تعلمنا عبر التاريخ نحو صاحب السلطة الجالس على مقعد الرئاسة كذلك تعودنا وهكذا سنستمر، وليس ذلك جديدًا على بلد تعود على ثقافة الاستفتاء وفكر المبايعة، فمصر تبدأ الآن التعرف إلى مفهوم التعددية السياسية، وحتى حزب الوفد بتقاليده الليبرالية كان هو حزب الأغلبية الكاسحة «٥٢-١٩١٩م» لأنه حزب الوحدة الوطنية الذى يمثل الوعاء الكبير لمطالب الأمة فى الاستقلال والدستور، وأنا أقول ذلك الآن ونحن مقدمون على انتخابات برلمانية يتحدد بها شكل السلطة التشريعية لسنوات قادمة وقد يكون من المفيد أن نعرض لقضية التوازن السياسى والبرلمانى من خلال النقاط التالية:

**أولًا:** إن مفهوم الأغلبية السياسية لم يعد بالضرورة هو تلك الأغلبية الكاسحة التى تمثل سيطرة حزب على الحياة السياسية برمتها، بل أصبح الأمر مختلفًا، إذ يدور حاليًا حول الأغلبية المعقولة ذات التأثير الإيجابى الذى يسمح للحياة البرلمانية بأن تكون مؤثرة ومنتجة، ويجعل النشاط التشريعى والرقابى ملكًا لكل القوى السياسية وليس حكرًا على إحداها، ولو نظرنا إلى الأغلبية الحزبية فى برلمانات العالم لوجدناها تدور حول أرقام متواضعة لا تزيد على النصف كثيرًا، بل إن الائتلافات السياسية أضحت سمة عصرية شائعة التطبيق فى الديمقراطيات المعاصرة.

**ثانيًا:** إن أسلوب الانتخابات النيابية قد أثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن الأخذ بنظام القائمة النسبية هو الأفضل للحياة السياسية لأسباب كثيرة، يقع فى مقدمتها أنه يسمح باختيار الأحزاب للعناصر الأكثر كفاءة ونزاهة واستعدادًا للخدمة والتضحية، كذلك فإن نظام انتخابات القائمة يعزز من دور الأحزاب السياسية ويقويها ويؤكد أهمية الانضباط الحزبى والإحكام التنظيمى للأحزاب المشاركة فى العملية الانتخابية، كما أن انتخابات القائمة تسمح بتخصيص المقاعد للفئات المحرومة من حق التمثيل النيابى فى ظل الانتخابات الفردية، وسوف يكون الرد جاهزًا كلما تعرضنا لهذا الموضوع وهو أن القائمة قد تجر إلى عوار دستورى أدى إلى حل البرلمان المصرى مرتين متتاليتين فى ثمانينيات القرن الماضى، لذلك فإننى أعتقد أن الأخذ بنظام القائمة النسبية يجب أن يتم بعد مشاورات دستورية واضحة وتوافق وطنى عام.

**ثالثًا:** إن التيار الإصلاحى الذى بدأ يقوى على مسرح الحياة العامة المصرية يقترب فى تفكيره من المفهوم الصحيح للديمقراطية ويمضى على وتيرة التغيير الإيجابى، خصوصًا وأننا فى مرحلة تحول نخرج فيها من مناخ سياسى إلى مناخ مختلف، تزدهر فيه لغة الحوار وتقوى المساحة المتاحة للرأى الآخر، ويصبح البرلمان تعبيرًا حقيقيًا عن الشعب .. كل الشعب.

**رابعًا:** إن الحياة السياسية كل متكامل، والنظام السياسى يتكون من أحزاب فى الحكم وأخرى خارجه، لذلك فإن التوازن البرلمانى مطلب أساسى فى مستقبل الديمقراطيات، إذ لا يمكن أن يكون هناك من يتصور أنه يحتكر وحده المعرفة والحكمة وأن سواه يجب أن يتبعه بغير تردد، لذلك فإن حزب الأغلبية هو المسئول عن تحريك المعادلة وتهيئة المناخ، والقيام بعملية إحلال سياسى للقوى البديلة

التـــى تتمثل فى الدمـــاء الجديدة التى يجب أن تضخها الأحـــزاب وتدفع بها إلى مسرح الحياة السياسية.

**خامسًـــا**: إن الحيـــاة الحزبية فى مصر لن تعرف القوة والازدهار إلا من خلال الانســـجام الداخلى والمســـاواة الكاملة أمام الإجراءات والسياســـات، وأنـــا هنا أؤكد «أن فاقد الشـــىء لا يعطيه»، ولذلك فإن الممارســـة الديمقراطية داخـــل الأحزاب ذاتها هى الســـبيل الوحيدة لإثراء الحياة السياسية فى الوطن كله، ولا يتصور أحد أننا يمكن أن نتحدث عن نظام سياسى سوف يستأثر فيه البعض بمعظم المزايا والتسهيلات، بينما يعانى الباقون من صعوبة تطبيق الأفكار وتنفيذ الإجراءات.

.. إننـــا أمـــام منعطـــف تاريخى فى حياتنا السياســـية ونقطة تحول مهمة فى مســـيرة الديمقراطيـــة فـــى بلادنا، وهـــو ما يلزم معـــه أن نعتمد على العناصر الأساســـية للانطلاق الحقيقى نحو مســـتقبل أفضل، فقد حان الوقت الذى يجب أن يســـود فيه مناخ مختلف وثقافة مجتمعية جديدة، تســـيطر عليها روح العصر وتخـــرج بها من عباءة الفكر الأحادى إلى النظرة المنفتحة على كل المواقف والآراء والأفكار.

إننا باختصار محتاجون إلى نقلة نوعية تتحرك بنا نحو مستقبل يعتز فيه الفرد بقيمته ويباهـــى المجتمع بقيادته ويفخر الشـــعب بمجلســـه النيابى، إننى أظـــن أننا بحاجة إلى التخلـــص من فقه التفرد وفكر «الكاريزما» والانتقـــال نحو الدولة المصرية العصرية، وليس ذلك أمرًا بعيد المنال أو صعب التحقيق، إذ إنه يعتمد على أدوات سياســـية حديثة يمكن تحديدها فى ثلاث خصائص رئيسة هى:

**المصداقية**: حيث تتحكم درجة صدق النظام السياسى فى مدى القبول العام له واحترام أســـلوب أدائـــه وكيفية التعامل معه، ولا تتحقق المصداقيـــة إلا بتراكم الخبرات واستكمال المفاهيم تجاه الحكم والسياسة معًا، لذلك فإن التجربة هى الفيصل فى تحديد إطار المصداقية لأن خداع الجماهير والعبث بمشاعرها وسرقة آمالها، هى كلها عوامل من شـــأنها أن تودى بالثقة المطلوبة بين السلطة والشعب كما تحول دون التوازن السياسى المطلوب.

**الشـــفافية**: إن وضوح الحقائق والســـرعة فى كشف الملابســـات والتوقف عن ترك الناس تخمن وتضرب أخماسًـــا فى أســـداس، هى كلها أمور مهمة لكشـــف مواقع الفساد

وخلق مناخ الثقة بالمعلومة الصادقة السريعة، على نحو يقضى على الشائعات فى مهدها ويجعل الخبر الصحيح فى متناول الجميع دون إخفاء أو تمويه.

**الجدية:** إذ تعمل السلطات الدستورية الثلاث بالجدية اللازمة، فإذا بدأت عملًا استمرت فيه وواصلت السعى على طريقه، ويجب أن نعترف أن لدينا مشكلة حقيقية وهى أننا غالبًا ما نبدأ الطريق ولكن لا نستمر فيه ولا نستكمله، وتلك خطيئة كبيرة عانت منها أمم كثيرة وشعوب متعددة.

.. إننى أريد أن أقول من هذا كله وفى إطار الظروف التى يمر بها الوطن المصرى وتتوالى فيها الأفكار الإصلاحية، إن الطريق مفتوح أمامنا ولم تعد هناك محاذير أو مخاوف تحول دون تحقيق المصالح العليا للشعب الذى يستحق حرية كاملة وديمقراطية حقيقية وبرلمانًا قويًا، يتجاوز بأعضائه خبرة عمره الذى يصل إلى قرن ونصف من الزمان!

## تعقيب

تعكس أحاديثى وكتاباتى الاهتمام الشديد بقضية المصالحة الوطنية بين أحقاب تاريخنا الحديث، وقد كررت فى مناسبات مختلفة أن «عبد الناصر» قامة قومية شامخة، وأن «السادات» رجل دولة من طراز فريد، كما أن حكم أسرة «محمد على» حافل بالإيجابيات.. لذلك أدهشنى كثيرًا أن يندفع المحرر الدبلوماسى للأهرام بتعليق سلبى على مقال لى - نشره الأهرام فى العيد الخمسين لثورة يوليو، ثم أعاد نشره بمناسبة الانتخابات الرئاسية - خصوصًا وأن المحرر قد اختزل الفكرة وابتسر المعنى واختار عنوانًا تحكميًا مسيئًا، وهو أمر أعتبره تجاوزًا يفتقد الموضوعية ولا يبرأ من سوء النية، كما أنه يكشف عن تأويل مغلوط للنص مع غياب الرؤية وقصور المعرفة.

□□□

# الصحافة المصرية والحياة السياسية

تمتلك الصحافة المصرية الرائدة تاريخًا طويلًا يضعها فى المقدمة بين نظيراتها فى دول المنطقة، وهو أمر يلزمها بأن تظل دائمًا فى موقعها الطبيعى والطليعى، فقد عرفت مصر أول صحيفة دورية مع بدايات القرن التاسع عشر وساعد المناخ الفكرى والثقافى فى مصر الليبرالية - خصوصًا - على اجتذاب العناصر المتميزة والراغبة فى دخول هذا الميدان من الأقطار العربية الأخرى وفى مقدمتها دول الشام الكبير، وارتبطت أسماء مثل «تقلا» و«زيدان» و«اليوسف» وغيرهم بالنهضة الصحافية فى مصر الحديثة، كما لعبت تلك الصحافة دورًا بارزًا فى حركة التحرير الوطنى والدفاع عن الحريات والمحافظة على الحقوق واحترام إرادة الشعب والتعبير عنها، كذلك تملك الصحافة المصرية رصيدًا كبيرًا من المعارك القومية والفكرية التى خاضتها على امتداد القرنين الماضيين، دفاعًا عن المبادئ التى آمنت بها والأفكار التى دافعت عنها والحريات التى ازدهرت فى ظلها، ولعلى هنا أقدم أفكارى المتصلة بهذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

**أولًا:** لقد قالوا: «إن لكل زمان آية وآية هذا الزمان الصحافة» وهذا قول مقبول فى مجمله لأن الصحافة هى أداة إعلامية موثقة، تظل شاهدًا على العصر وتبقى فى ضمير الأجيال المتعاقبة، وما زالت الصحافة المصرية حتى الآن صاحبة ريادة وسيادة فى المنطقة العربية برغم ما طرأ عليها من تطورات بعضها إيجابى وبعضها سلبى، وما واجهته من مشكلات بعضها تغلبت عليه والبعض الآخر ما زال كالمرض المزمن يقبع فى جسدها.

**ثانيًا:** لقد قالوا أيضًا إن الصحافة هى السلطة الرابعة واعتبروها استكمالًا للسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وهو أمر أصبح مستقرًا فى النظم السياسية المختلفة فى عالمنا المعاصر، ولقد تمكنت الصحافة من خلال هذا المفهوم من أن تطرح دورها الفاعل كجهاز رقابى يعبر عن وجدان الجماهير وضمير الشعب، كما مارست دورًا أخلاقيًا مشهودًا فى فترات متعاقبة من القرنين الماضيين.

**ثالثًا:** لقد لعبت الصحافة السياسية ـ حكومية وحزبية ـ دورًا نشطًا على مسرح الأحداث، وكانت دائمًا مركز رصد مستمر لكل التفاعلات الاجتماعية والثقافية فى عصرها، وما زلنا نرى حتى الآن أن متابعتها والمضى على طريقها يسجلان معًا ذاكرة الوطن، فهى بحق كما تسميها «الأهرام» ديوان الحياة المعاصرة.

**رابعًا:** إن أخلاقيات العمل الصحفى وميثاق الشرف المهنى ـ المكتوب أو غير المكتوب ـ هما التزام وطنى وإنسانى بالدرجة الأولى، ولذلك فإنه يزعجنى كثيرًا أن أرى أن الخروج عليهما أصبح أمرًا مألوفًا وأن تجاوزهما لا يثير إلا بعض عبارات التعليق الهامشى المسطح، بينما الأصل هو أن تكون هناك ضوابط أخلاقية وحدود مهنية بحيث لا يكون فى ذلك إخلال بالحرية، لقد قالوا قديمًا أيضًا «إذا كانت الحاجة هى أم الاختراع فإن الحرية أم الإبداع».

**خامسًا:** إن طغيان العوامل الشخصية التى تطفو على السطح أحيانًا يدفع الصحفى فى بعض الأحيان إلى تدوين الحقيقة ومغالطة الواقع وتزييف الآراء، وهى أمور تضرب قيمة الصحافة فى مقتل وتنال من هيبتها وتضعف من مكانتها، وفى ظنى أن ذلك قد لا يصدر عن سوء قصد فقط، ولكنه قد يصدر أيضًا عن ضعف مهنى أو نتيجة غياب الحرفية التى يحتاجها العمل الصحفى الدقيق، فكثيرًا ما نشاهد عنوانًا صارخًا بينما المضمون فارغ وقد نرى محاولة لطرح الآراء التحكمية على حساب المعلومات غير السليمة، وتلك هى الأمراض الدائمة التى تعانى منها «صاحبة الجلالة».

**سادسًا:** إن الإثارة الصحفية أمر مقبول ولكن فى إطار إنسانى وأخلاقى لا يؤدى إلى إخلال بالقيم المهنية والقواعد المتوارثة، لذلك فإن لهاث الكاتب أو الصحفى وراء الخبر المثير أو الشطحات العابرة هو أمر يحتاج إلى دراسة ومراجعة.

**سابعًا:** إننا نؤكد أن الاختلاف فى الرأى ظاهرة صحية كما أن التعددية حقيقة بشرية، ولكن ذلك يجب أن يستند إلى مصداقية الخبر ودقة الرواية. فالاختلاف فى الرأى اجتهاد مقبول ولكن الاختلاف فى المعلومة وتطويع الخبر ليخدم غرضًا بذاته، يعتبر خروجًا مباشرًا على النص وإساءة واضحة لمبدأ الشفافية، وانتقاصًا من درجة المصداقية مهما زادت معدلات التوزيع لأنها مؤشر لارتفاع درجة الإثارة فقط، ولكنه ليس بالضرورة مؤشرًا لقيمة الصحيفة ودرجة التزامها بقضايا المجتمع ومشكلات الوطن.

**ثامنًا:** لقد ظهرت فى الآونة الأخيرة موجة متصاعدة من الإثارة الصحفية فى الحياة السياسية المصرية، وأبادر فأسجل أن لها جانبها الإيجابى المتصل باتساع رقعة الحرية وتأكيد الظاهرة الديمقراطية، فأنا مع زيادة المتاح من الحريات لأن ذلك هو المؤشر الحقيقى للتحول السلمى نحو الإصلاح المطلوب، ولكننى فى الوقت ذاته لا أخفى قلقى من سقوط بعض الأقلام فى مستنقع الأكاذيب المختلقة والافتراءات الظالمة والفرقعات التى لا تعتمد على أساس، فضلًا عن الهبوط إلى لغة التجريح والخوض فى الحياة الشخصية دون مبرر.

**تاسعًا:** إن زيادة عدد الصحف ظاهرة إيجابية بكل المقاييس، وهى تعبير عن الاستثمار المطلوب لمناخ الحرية وانطلاق من روح التعددية، مع الرغبة فى توسيع دائرة المشاركة السياسية وفتح نوافذ جديدة أمام الرأى العام، وهى تحتاج دائمًا إلى تفاعل بين الكاتب والقارئ بحيث يكون الولاء الأول والأخير له.

**عاشرًا:** إن الأجيال الجديدة من الصحافيين المصريين فيها عناصر واعدة تلفت الانتباه، ولكن الخبرة الصحافية والتمرس المهنى هما أمران ضروريان لمن يريدون المضى على طريق «التابعى» والأخوين «أمين» و«هيكل» وغيرهم من أعلام الصحافة المصرية ورموزها، كذلك فإن الصحافة الحزبية تلعب دورًا ملموسًا قد يفوق قدرات الحزب الذى تمثله، وهو ما يؤكد أننا نعيش بحق عصر الصحافة باعتبارها طرفًا فاعلًا فى الحياة السياسية المعاصرة.

.. إن هذه الملاحظات التى سقناها إنما تدل على أن الصحافة المصرية ـ برغم كل المعوقات والسلبيات ـ ما زالت مؤثرة لا فى مصر وحدها ولكن ربما فى المنطقة كلها، ولقد استمعت إلى كثير من الأشقاء العرب وهم يشيدون بمساحة الحرية غير المسبوقة فى الصحافة المصرية وأثر ذلك على مستقبل الحياة السياسية فيها، وأنا ممن يظنون أن ما تحصل عليه الشعوب لا تفقده بل يتحول إلى حق مكتسب لا رجوع فيه، لذلك فإننى كلما قرأت إحدى الصحف الجديدة فإنه ينتابنى شعور مزدوج، فهناك سعادة وارتياح لحجم الحرية المتاح، كما أن هناك أيضًا قلقا من بعض التجاوزات التى تبدو فيها أحيانًا رائحة تصفية الحسابات والانطلاق من مشاعر شخصية وليس من أسباب موضوعية، ولكننى أعود فأقول فى النهاية إن ثمن الحرية دائمًا مرتفع ولن يصلح من ممارستها إلا مزيد منها، والذين يتصورون أن حرية الصحافة فى مصر ظاهرة مؤقتة واهمون فلقد انطلق «قطار الصحافة» الحرة ولن يتوقف أبدًا.

# رسالة مفتوحة

تلقيت رسالة كريمة من أستاذ جامعى مرموق أعتز به وأعتبره امتدادًا لمدرسة الدكتور «لويس عوض»، ذلك المفكر الضخم فى تاريخنا الحديث والذى ربطتنى به علاقات ليس أولها لقاءاتنا فى معهد الدراسات الدبلوماسية فى الستينيات ولكن آخرها كان جلوسى إلى جانبه على فراش المرض فى مستشفاه قبل أن يودع الحياة بأيام قليلة، وفى ظنى ـ بهذه المناسبة ـ أن «لويس عوض» قد أثار جدلًا واسعًا حول قضايا خلافية كبرى مثل تقييمه لدور «جمال الدين الأفغانى» سياسيًا وصلاته المتعددة بالقوى المؤثرة فى عصره، وكذلك الجدل الذى أثاره كتاب «لويس عوض» عن اللغة العربية، إلا أنه يظل قيمة رفيعة فى تاريخنا الفكرى والثقافى.. ولست أنسى ما حييت شجاعته الفائقة وصراحته النادرة عندما كتب سيرته الذاتية، ففى الجزء الأول منها عن «سنوات التكوين» تطرق ذلك المفكر الراحل إلى مسائل شائكة ربما يدينه بعضها ولكنها مصداقية المفكر وشفافية شخصيته، وعندما دعانى ـ منذ سنوات ـ الأديب المصرى «نسيم مجلى» لكتابة مقدمة كتاب أصدره عن «معارك «لويس عوض» الفكرية» رحبت بذلك احترامًا لذكرى ذلك الرجل العظيم وحفاوة بتاريخه المتميز، لذلك فإننى عندما تلقيت رسالة الصديق الدكتور «ماهر شفيق فريد» الأستاذ المتفرغ للأدب الإنجليزى بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة رحبت بنشرها كاملة برغم اختلافه معى فى أمرين يتصلان بعملاق الفكر العربى الأستاذ «عباس محمود العقاد»، وذلك تعليقًا على مقال لى نشره الأهرام تحت عنوان «لقاء فى السماء»، وأنشر الرسالة مستأذنًا فى أن أعلق عليها بإيجاز فى ختام هذا المقال، تقول الرسالة:

**«الأستاذ الدكتور مصطفى الفقى»**

أكتب إليك هذه الرسالة عقب فراغى من قراءة مقالتك «لقاء فى السماء» – أهرام الثلاثاء ٢١ مارس ٢٠٠٦م» وهى من أجمل ما كتب عن العقاد العظيم فى ذكرى رحيله من شهر مارس من كل عام، ولكنى أستأذنك فى أن أخالفك فى أمرين:

**أولهما:** عندما تقول: «أما مواقفه السياسية فهى لا ترقى فى ظنى لمكانته الفكرية وقيمته الثقافية»، وفى هذا الصدد أقول إنه لا تخلو مواقف العقاد السياسية ـ شأن كل

معاصريه تقريبًا من الكبار ـ من تقلبات وإدارة ظهر المجن لمن كان يناصره بالأمس، وهذا أمر شائع فى حياة المفكرين فى كل زمان ومكان، له أسبابه الموضوعية كما أن له أسبابه الشخصية ، فالمفكرون بشر تسيِّرهم عواطفهم ومصالحهم كما تسيِّرهم ضمائرهم ومبادئهم، وإذا كان العقـاد قـد مدح فاروقًا فقد كان فاروق ـ فى السـنوات الأولى من حكمه ـ موضع محبة الشعب وإعزازه، وقد مدحه من معاصرى العقاد كل من طه حسين والرافعى وهيكل وآخرون كثيرون، وإذا كان العقاد قد انقلب على الوفد ـ بعد أن كان كاتبه الأول فى عهد سعد ـ فإنما ذلك لأسباب شخصية تتعلق باعتزازه المفرط بكرامته وشوقه إلى عهد الرئيس الراحل وخلافه مع النحاس ومكرم وغيرهما، ثم أن نزعة أرسـتقراطية الفكر فى شـخصية العقـاد ـ حتـى فى عز أيام ارتباطه بالوفد ـ قد كانت ولا ريب عاملًا مؤثرًا فى إدارة ظهره لحزب الجماهير وتحوله إلى أحزاب أخرى أقرب إلى الطابع النخبوى.

وإذا صرفنـا النظـر عن هذه الجوانب «وفيها ضعف بشـرى لا ينكر، ولكن أينا قد سـلم من الضعف فى لحظة أو أخرى من حياته؟» فسـنجد أن سـجل العقاد السياسى فـى مجملـه ناصع جدير بالتقدير، لقد وقف ـ بمفرده تقريبًا ولا سـند له سـوى قلمه الجبار ـ فى وجه النازية والفاشـية والشـيوعية والصهيونية والاسـتعمار ولم يفلح أحد على كثرة الإغراءات فى شـراء قلمه أو ضميره، وكان من أوائل المتنبئين بزوال النظام الشـيوعى وسقوط هتلر وموسولينى وستالين، وكتبه «الحكم المطلق فى القرن العشرين» و«الصهيونيـة العالميـة» و«النازية والأديـان» و«هتلر فى الميزان» كلها شـواهد ناطقة بشـجاعته الفكرية واستقلال رأيه، وفى أى تقييم للعقاد مفكرًا سياسيًا يجب أن نأخذ فى الاعتبار ـ بعد معاركه الشـخصية الزائلة ـ أنه مـن أبرز المفكرين المصريين خارج النطاق الأكاديمى الذين عالجوا «نظرية السياسـة» من منظور عقلى رحب يتسامى على الاعتبارات الحزبية والشـعارات الديماجوجية، نرى هذا فى كتبه «فلاسفة الحكم فى العصر الحديث» و«عقائد المفكرين فى القرن العشـرين» و«رسـائله الخالدة عن سـعد زغلول والكواكبى وغاندى ومحمد على جناح وفرانكلين».

**أما الأمر الثانى:** فهو أننى أتحفظ على قولك إن لغة العقاد فى خطاب تسـلمه جائزة الدولة التقديرية من الرئيس جمال عبد الناصر فى ديسـمبر ١٩٦٠م كانت «جافة ومجردة وخالية من عبارات الإطراء وألفاظ المجاملة»، كلا إنك بهذا تساعد على إطالة أمد أسطورة

شـائعة يكفى لدحضها أقل مراجعة لخطاب العقاد ذاك «وهو منشور فى كتابه «عيد القلم» المكتبـة العصريـة بيروت ـ صيدا»، لقد كانت أول كلمة للعقاد فى ذلك الخطاب هى «فى هذه الهالة من حضرة الرئاسة السامية» وكانت آخر كلماته «تلك هى جمهورية الفكر خير قرين لجمهورية الحكم .. لا جرم تهل على أعيادنا طلعة الرئاسـة مشـكورة مأثورة باسـم الدولة واسم الأمة» هل بعد هذا يقال إن العقاد تجاهل رئيس الدولة ونسب الفضل كله إلى الأمة؟ وهل مما يزيد من قدره أن يتجاهل رئيس الدولة ورمزها، وقد جرى العرف فى كل زمـان ومـكان منذ رعاة الفن عند الرومان وقبلهم على أن يشـكر الفائز بالتكريم الإمبراطور أو الملـك أو الأميـر أو الرئيس الذى قدم إليه الجائزة بيده، والأهم من هذا أن للعقاد مقالة كاملة عن كتاب الرئيس جمال عبد الناصر «فلسفة الثورة» «أحسبها كانت فى الأصل حديثًا إذاعيًا ألقاه من إذاعة القاهرة» أعطى فيها الكتاب حقه من الثناء والتقدير».

**.. وأوجز أنا بدورى ملاحظاتى على رسالة الدكتور «ماهر فريد» فيما يلى:**

إن مقالـى محـل التعليق فى هذه الرسـالة لم يكن مقالًا عن «العقـاد» العظيم وإن كان الذى أوحى به هو مناسبة ذكرى رحيله التى أنعشت لدى ذاكرة الهموم الذاتية فى مرحلة الشباب والتطورات الفكرية التى عايشتها وتأثرت بها، وقد قلت ذلك فى صراحة ووضوح، كما كانت بعض أجزاء مقالى امتدادًا لما كتبه فى ذات الأسبوع الناقد الكبير الأستاذ «رجاء النقاش» وتعليق الأستاذ «شامل أباظة» عليه.

إننى لا أجد اختلافًا كبيرًا بين ما تشـير إليه رسـالة الصديق وما كتبته عن «العقاد»، إذ إن كلينا يحمل لذلك المفكر العظيم تقديرًا كبيرًا تشـترك معهما فيه ملايين البشـر، وما زلت ـ بعد إذن صاحب الرسالة ـ متمسكًا بمقولتى «أما مواقفه السياسية فهى لا ترقى فى ظنى لمكانته الفكرية وقيمته الثقافية»، وأقصد هنا بمواقفه السياسية الحركة بين الأحزاب وليس التنقل بين الأفكار.

إن مـا كتبه الدكتـور «ماهر فريد» عن كلمة العقاد عند تسـلمه جائزة الدولة التقديرية من الرئيس عبد الناصر يؤكد ما ذهبت إليه فى مقالى المشـار إليه لأن العقاد امتدح موقع الرئاسـة وأثنى على مأثورة الدولة والأمة ولم يسـتغرق فى مديح شخص الرئيس مثلما فعل عملاق آخر عند تسـلم الجائزة فى عام سـابق عليه، وأعنى بـه عميد الأدب العربى «طه حسـين»، كما لم يشتط فى استجداء الرئيس مثلما فعل كاتب كبير مثل «الضاحك الباكى»

«فكـرى أباظة» فى خطـاب اعتذاره للرئيس «عبـد الناصر» عن مقاله الشـهير فى مجلة «المصور» حول «فيدرالية عربية تنضم إليها إسـرائيل»، والذى يقرأ مقالنا موضوع التعليق لابد أن يخرج بانطباع واضح هو اعتزازنا بشموخ «العقاد» وتأكيد مكانته الكبرى فى تاريخ الفكر العربى بل الفكر الإنسانى كله .. فمرحبًا بالرسالة القيمة للصديق العزيز، وتحية لكل حوار يتميز برقى اللغة ودماثة الاختلاف وموضوعية الطرح.

□□□

# أم المعـــارك

كنت أتندر بتسمية الرئيس العراقى الأسبق لحرب الخليج الثانية بـ«أم المعارك»، ولكن عندما خضت تجربة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥م شعرت أن الشهرين الأخيرين من ذلك العـام يمثلان لى «أم المعارك» فى حياتى كلها، ولقد كنت أظن لفترة قريبة أن مدة خدمتى العسـكرية مجندًا ـ وقد كانت قصيرة ـ هى أصعب مراحل حياتى الشـخصية، ولكن عندما مررت بهذه التجربة الأخيرة أدركت أن فترة التجنيد كانت شيئًا مقبولًا بالنسبة لما تكبدته من مشقة وعرفته من أهوال، فعندما تكون دائرتك الانتخابية هى مدينة عريقة تمثل عاصمة إحدى المحافظات الكبيرة ويحيط بها عدد من القرى يتجاوز السـبعين، فإن المسـألة تبدو صعبة للغاية فى مسـاحة مترامية الأطراف يقف أمامها الإنسان عاجزًا كيف يبدأ، فقد كان لابد لى أن أجوب القرى قرية قرية وأن أتنقل فى أحياء المدينة المختلفة وأن أقابل كل يوم الآلاف من مختلف الطبقات والفئات أتحدث إليهم وأستمع منهم وأتحاور معهم.

ولعلى أكون صادقًا مع نفسـى إذا قلت هنا إن المرشـح فـى انتخابات برلمانية كبيرة يشـعر أحيانًا بشىء من الهوان، فهو يسـعى إلى الناس وربما كان الناس يسعون إليه من قبـل كمـا أنه يبدو كصاحب حاجة، فكل تصرفاته يجرى تفسـيرها على ضوء تطلعه إلى تأييدهم والحصول على أصواتهم، لذلك تبدو مهمته وكأن فيها شبهة الاستجداء مهما علا قـدره وارتفعت مكانته، فمصافحتـه للناس وذهابه إليهم تبدو أيضًا وكأنها عربون شـراء الأصوات حتى ولو كانت تلك طبيعته وما يعرفه الناس من تواضعه وبساطته. فالترشيح فى الانتخابات فى نظرى محنة حتى لأكثر الناس شـعبية ومهمة غير سـهلة على البشـر فى كل زمان ومكان.

ولقد رأيت خلال جولاتى الانتخابية على امتداد شهرين ما لم أره فى حياتى كلها من أصحاب الحاجات ومن يعانون المشكلات ويتعرضون لظروف قاسية ـ تجعل الحديث فى السياسـة معهم ترفًا لا يحتاجونه وسفسـطة لا يتحملونها ـ بدءًا من طوابير البطالة ونقص الخدمات العامة فى المرافق المختلفة وتدنى مستوى المعيشة فى بعض المناطق، وهو الأمر الذى ترك فى أعماقى شـعورًا دفينًا بأننى خرجت من الانتخابات مختلفًا عما كنت عليه

عندما بدأتها فلقد مررت بتجربة إنسانية مثيرة ورأيت من الناس وفيهم ما لم أره فى كل حياتى.. ابتسامات صادقة أحيانًا وخادعة غالبًا، حفاوة مظهرية قد لا تعكس بالضرورة ما فى القلوب فضلًا عن التحالفات المرحلية والتربيطات الخفية والتكتيكات الوقتية، واضعين فى الاعتبار أن الانتخابات لم تعد شعبية فى الشارع ولكنها أصبحت تنظيمًا أمام صناديق الاقتراع، لذلك فإنه يهمنى أن أرصد بأمانة أمام القارئ الملاحظات الآتية :

**أولًا:** لقد تغير الشارع المصرى كثيرًا وجرت عليه تحولات كبيرة بحكم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل السياسية أيضًا التى مرت بها مصر فى العقود الأخيرة، فلقد اختلط مفهوم الحرية بأسلوب التطاول ومنطق الفوضى إذا كان للأخيرة منطق، ولم تعد الأعراف السائدة حتى فى الريف هى تلك التى استقرت لمئات السنين، فالعائلة لم تعد هى الكيان الوحيد المؤثر فى بنيان المدينة أو القرية أيضًا، حتى أصبح الصوت الانتخابى بحق صوتًا بصوت يجب أن يسعى إليه المرشح دون تجاهل أو إهمال، ولقد شعرت شخصيًا بأن مفاتيح العائلة المصرية قد تغيرت بحكم التعليم والثقافة والإعلام مع تزايد الإحساس بالذات وشيوع النزعة الفردية التى تجعل الأمر أكثر صعوبة وأشد تعقيدًا.

**ثانيًا:** إن ما هو معروف على السطح أمر يسهل التعامل معه، أما تلك القوى التى تلعب فى الخفاء فتلك مسألة أخرى لأنه لا يمكن التعرف إلى هويتها، كما أنها لا تظهر نواياها الحقيقية فهى أقرب إلى «الميليشيات» التى تقوم على الطاعة العمياء وتضرب الديمقراطية فى مقتل وتحرم كافة القوى السياسية من التعامل الندي؛ لأنها فى الواقع لا تعتبر نفسها طرفًا مع آخرين ولكنها ترى أنها قوة أحادية على المسرح بكامله وهنا مكمن الخطر ومبعث القلق.

**ثالثًا:** لم تعد الانتخابات ظاهرة شعبية بل أصبحت عملية تنظيمية يبدو الفارق فيها بين الولاء للمواطن والولاء لصندوق الانتخاب، فالمهارة للوصول إلى الأخير ليست هى بالضرورة القدرة فى التعامل مع الأول، ولكى نوضح هذه النقطة فإننى أقول إن شعيرة الحج هى الصعود إلى «عرفات» كما أن الكرة هى الأهداف أما الانتخاب فهو صندوق الاقتراع يوم الانتخاب نفسه، لذلك فإن حرفية المرشح قد لا تبدو فى شعبيته بقدر ما تبدو فى قدرته التنظيمية، ولقد دخلت على العملية الانتخابية

مستجدات تكنولوجية أصبح «الكمبيوتر» أداة رئيسية فيها وتحولت التسهيلات العلمية إلى أداة إغراء لصالح المرشحين فى كافة الدوائر.

**رابعًا:** إن طبيعة البشر تختلف من منطقة إلى أخرى فهناك مدن عنيدة برغم ذكائها وقرى خبيثة برغم طيبتها الظاهرية، ولا يعرف المرء أحيانًا كيف يتعامل مع هذه التركيبة البشرية والتى تختلط لديها المصالح بالتربيطات والأموال بالشعارات، وتطفو على السطح لغة تضع المرشح أمام كم هائل من المطالب المعقولة وغير المعقولة، باعتبار أن الانتخابات موسم لا يتكرر إلا كل عدة سنوات يجب أن يحقق أثناءها المواطنون مطالبهم العامة والخاصة على حد سواء.

**خامسًا:** إن الشباب أصبح يمثل قوة تصويتية لا يستهان بها خصوصًا بعد عملية القيد الجماعى التى تمت لمواليد مطلع الثمانينيات، وهو ما أضاف أيضًا القوة التصويتية للمرأة لا فى المدينة وحدها ولكن فى القرية أيضًا، وهو أمر عزز من رصيد بعض القوى الأكثر تنظيمًا على حساب القوى الأخرى الأكثر شعبية.

.. هذه ملاحظات سقناها لنؤكد أن الديمقراطية فى مصر ليست فكرًا واحدًا لدى الجميع ولكن الكل ينظر إليها من زاويته، فالبعض يؤمن بها والبعض الآخر يستخدمها مرحليًا ويوظفها كأداة للوصول إلى السلطة وكأنها هى سلم يصعد به ثم يركله بعد ذلك، فلا أحد يصعد بعده كما لا يهبط هو من موقعه، والواقع أن أحادية التفكير قد خلفت شعارات مبهمة يصعب فهمها فهمًا صحيحًا، كما أنها تحرم تلقائيًا القوى والفئات الأخرى من ممارسة دورها المنتظر.

ويهمنى هنا أن أضع القارئ أمام حقيقة لا أتردد فى ذكرها وهى أن الانتخابات العامة فى مصر ما زالت تتأرجح بين شقى الرحى باستخدام الدين فى جانب واستخدام المال فى جانب آخر، وهو ما يجعل الساحة قلقة ومتوترة ويحرم الكثيرين من ذوى الكفاءات من دخول البرلمان، ولا شك أن النتائج التى ظهرت تعزز من وجهة نظرنا وتؤكد أن الناخب المصرى لا يعنيه الانتماء الحزبى للمرشح بقدر ما يعنيه انتماؤه الدينى وقدراته المادية، لذلك فإننى أزعم أن المجلس القادم لن يكون مجلسًا طيعًا سهل القياد، ولكن الرد العملى الوحيد لذلك كله يكمن فى إيجاد كوادر فاعلة تحسم الحوار البرلمانى وتستطيع مقارعة الحجة بالحجة الأخرى.. حقًا لقد كانت تجربة مثيرة بكل المعانى خرجت منها

منهـك القوى ممتلئًا بالرغبة فى التغيير إلى الأفضل، مدركًا حجم المعاناة لدى البسـطاء والكادحين، متيقنًا أن هناك قوى سياسـية معينة حصدت الأصوات لا حبًا فيها أو إيمانًا بها ولكن رفضًا للحكومة القائمة وتمردًا على الواقع المُعاش..

لقد كانت تجربة فريدة فى حياتى كلها اكتسـبت فيها أصدقاء جددًا، كما اكتسـبت أيضا خصومًا لا أكرههم وأعداء لا أعرفهم فتلك هى لعبة الانتخابات: معارضون ومؤيدون، صخـب وشـعارات، ضجيج وتحالفات، موائد ومشـروبات، نقـود ومعتقدات، مصافحة وقبلات، إنها مأساة وملهاة.

□□□

## التصويت العقابى

إنــه مصطلــح تعرفه الانتخابات فى كل الديمقراطيــات، ونعنى به أن يكون التصويت لحزب أو جماعة أو زعيم هو نتيجة رفض البدائل أو التخوف من اســتمرار أوضاع يســعى الناخب للخروج منها، من هنا فإن هذا المصطلح لا يعطى الفضل لمن يختار بقدر رغبته فى سحب الدعم عمن لا يختار، وخطورة هذا النوع من التصويت أنه تصويت سلبى قد يتمكن من إســقاط من لا يريد ولكنه لا يتقدم بمن يريد؛ لســبب بسيط وهو أن الأخير غير موجود أو علــى الأقل ليــس متاحًا، فإذا طبقنا هذا النمط من التفكيــر على الانتخابات البرلمانية الأخيرة فى مصر فإننا نستخلص النتائج التالية:

**أولًا:** إن الفارق بين الأحزاب المدنية والجماعات الدينية كبير ولا يمكن اختزاله فى مجرد أســلوب ممارسة الســلطة أو نوعية الحكم، ولكنه يتجاوز ذلك إلى القاعدة النظرية والإطار الفلســفى لكل منهما، فالحزب المدنى يتعامــل مع معطيات المجتمع كما هى، بينما الجماعة الدينية تسعى إلى فرض تفكيرها الأوحد ونظرتها الفردية مهما كانت الظروف أو تعقدت الأمور.

**ثانيًا:** إن ضعف الأحزاب المدنية المصرية ـ دون أن نخوض فى الأســباب ـ قد أدى إلى فراغ سياسى واضح جعل الساحة خاوية، وأفسح الطريق أمام قوى بديلة استفادت مــن ذلــك وخرجت علينا تحصد مــا زرعه الآخرون، وتدخل البرلمــان من البوابة التنظيمية وليس من البوابة الشــعبية بالضرورة، وهذه نقطة تستحق التأمل بل ربما تؤدى إلى الرغبة فى مراجعة الفكر الديمقراطى كله.

**ثالثًــا:** إننى صراحة ضد غياب تمثيل كافة القوى السياســية فى المجتمع، وأزعم صادقًا أن التمثيل الكامل للشــارع السياســى هو الطريق الوحيد للخلاص من المشــكلات التى نعانى منها، بل إننى أظن أن ذلك التمثيل الشــامل سوف يمتص على المدى الطويل طاقة العنف ويشــيع ثقافة الديمقراطيــة ويؤدى إلى ظواهر صحية تعزز من مفهوم المشاركة السياسية.

**رابعًا:** إن الفكر الليبرالى الذى تجسده مقولة الإمام «الشافعى» «إن رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب»، هو نفسه الفكر الليبرالى الذى تجسده أيضًا مقولة «فولتير» الشهير «إننى مستعد أن أدفع حياتى ثمنًا للدفاع عن رأى حر قد أختلف معه)، فالفكر الليبرالى هو ابن شرعى للحضارتين العربية الإسلامية فى جانب والغربية المسيحية فى جانب آخر، وهو ما يدعونا إلى ضرورة تحرير الحياة السياسية من القيود السلطوية والمفاهيم المادية والنصوص القدسية من أجل دعم مسيرة الليبرالية وآثارها الإيجابية فى حياتنا.

**خامسًا:** تلعب الصحافة دورًا بارزًا فى التمهيد لمناخ الحريات العامة وترسيخ أطر الديمقراطية الصحيحة، وعلى الرغم من كثير من التجاوزات التى نعانى منها فى هذه المرحلة، فإن العائد الذى تأتى به حرية الصحافة أكبر بكثير من الثمن المدفوع فيها، بما فى ذلك المعاناة الشخصية التى يشعر بها من تجرى مهاجمتهم والتشهير بهم دون سند أو دليل وبغير تجرد أو موضوعية.

**سادسًا:** إن الديمقراطية الغربية لا تزال هى أفضل الصيغ المعاصرة للتمثيل السياسى الصحيح، كما أنها العاصم الوحيد ضد الشطحات التى تصدر على غير أساس وتنطلق على غير هدى، ولكن الأهم من هذا وذاك هو أن يستوعب المناخ الديمقراطى كافة القوى والاتجاهات دون توقف أو تردد، وهو ما يستتبع بالضرورة البحث فى الأسباب التى أدت إلى تمزيق خريطة الحياة السياسية العربية وضرب مفاصلها المحورية.

**سابعًا:** إن ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية أمر يدعو إلى الأسف ويثير قضية جوهرية تكاد تضرب الديمقراطية فى مقتل، فإذا شارك ربع المقيدين فى جداول الانتخاب فإن إرادة الثلاثة أرباع الباقية تظل معطلة وهى تلك التى نطلق عليها «الأغلبية الصامتة»، بينما التسمية الصحيحة لها أنها «الأغلبية المنسحبة»، وهى التى اختارت أن تتخلى طواعية عن حقوقها السياسية وعبرت بسلبيتها عن رفض ذاتى للديمقراطية وقد تعددت فى تفسير تلك الظاهرة الأسباب المختلفة بدءًا من إحساس بعض المواطنين بعدم الجدية أو شعورهم بأن أصواتهم سوف تذهب دون جدوى، أو قرارهم العبثى بالابتعاد عن الساحة تقاعسًا ولا مبالاة.

**ثامنًا:** إن ضعف الإقبال على الاقتراع فى الانتخابات البرلمانية هو مؤشـر يزيد كثيرًا فى خطورته على الحديث حـول تزييف الانتخابات أو التدخل فى عملية التصويت، فلو أن نسبة المشاركة ارتفعت كثيرًا عما هى عليه الآن لتغير وجه الحياة السياسية فى بلادنا واندفعت دماء جديدة لتقف على المسـرح السياسى فى مشهد مختلف، ولا شـك أن الوضع الحالى يخدم أهداف جماعات معينة تستطيع بدقة التنظيم أن تعوض غياب الشـعبية الحقيقية وتقتنص الفرصة لتحقق فى ظروف استثنائية ما لم يتوفر لها فى ظروف طبيعية.

**تاسـعًا:** إن أغلى ما يجـب أن نحرص عليه هو توفير البدائل السياسـية من خلال نظام حزبى سـليم ومناخ سياسى صحى، تتنفس فيه كل الاتجاهات بحرية كاملة تحت مظلة الشـرعية الدسـتورية فى جانب وحدود الوطنية المصريـة فى جانب آخر، ولسـت أشـك لحظة فى أن الدولة المدنية تمثل مرحلة متقدمة تاريخيًا عن مرحلة الدولـة الدينية، والتـى أعقب وجودها ميلاد الدولة القومية التى سـمحت بدورها للدولة المدنية العصرية أن تسود وأن ترقى.

**عاشرًا:** إن الأصل فى الحياة السياسية هو القبول الكامل بالآخر والتحاور معه والإحساس الحقيقى بوجوده والتفاعل المشـترك، بل الاندماج فيه فى إطار منظومة سياسـية تسـتوعب كافة القوى وكل التيارات، أما «الشـعارات الأحاديـة» فهى مصادرة علـى المطلوب كما يقـول «المناطقة» وظلم للأطراف الأخـرى وإجهاض للعملية الديمقراطية برمتها.

.. هذه بعض الأفكار المتصلة بنتائج وجود مصطلح «التصويت العقابى» الذى يعبر عن حالـة مرضية فى الحيـاة الديمقراطية، ويدعو كل الأطراف إلـى مراجعة أهدافها وتوفيق أوضاعها مع المعطيات الجديدة فى الحياة السياسـية، كما أنه يدل على الرغبة فى توفير الخيارات وإيجاد البدائل التى تجعل الحياة السياسـية مسـتقرة وديناميكية بل مزدهرة.. وهنا لابد من وقفة موضوعية مع مفهوم التوازن فى الحياة السياسـية وهو الذى لا يرحب بطغيان حزب على غيره أو تركيز السـلطة فى يد جماعة سياسـية مهما كانت الدوافع أو تنوعت الأسباب؛ لأننا مدعوون جميعًا لدراسة أسباب ظاهرة «التصويت العقابى» باعتبارها

تعبيرًا عن العجز السياسى والفقر الفكرى والضعف الديمقراطى، فضلًا عن أن «التصويت العقابى» يمثل أيضًا ظاهرة سلبية لا تدفع إلى الأمام بل إنها تشد الحياة السياسية كلها إلى الخلف، ولابد - والأمر كذلك - من التعمق فى الظروف القائمة وتحليل المناخ السائد واستكشاف عوامل الإخفاق التى تعطى فى النهاية لمن لا يستحق، وترفع قوى معينة نتيجة تساهل غيرها أو تراجعه، فإذا كنا نحتكم فى النهاية لصندوق الانتخابات فإننا يجب أن نمحص فى الشعارات المؤدية إليه والأفكار المطروحة حوله، حتى تكون هناك عدالة فى الاختيار أمام الضمير الوطنى الذى يجب أن يحتكم إليه الجميع وبغير استثناء.

□□□

# مصر .. سيناريوهات المستقبل

لا نكاد نعرف دولة في عالمنا المعاصر يحتاج مستقبلها إلى كل الآراء ومختلف التوجهات مثلما هو الوضع بالنسبة لمصر، فمصر ليست بلدًا صغيرًا يمكن تجاوزه وليست دولة كبرى تخضع للحسابات العلوية في العلاقات الدولية، كما أنها ليست بلدًا غنيًا، كذلك فإن تصنيفها بين الدول الفقيرة يظلمها هو الآخر إلى حد كبير، لذلك فمصر نسيج وحدها وبنت ظروفها، وعندما نتطرق إلى «سيناريوهات» مستقبلها فإننا يجب أن نركز على القضايا الكلية وألا نضيع في زحام الأمور الفرعية والمسائل الثانوية، وسيناريوهات المستقبل المصرى محكومة بالعلاقة بين عدد من العوامل المتشابكة التي يؤدى وجودها إلى حالة اشتباك حقيقي وجدل دائم، ولكي نكون منصفين فإننا نرصد العوامل المؤثرة في مستقبل الوطن المصرى من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول: العلاقة بين الدين والسياسة**

تعتبر العلاقة بين الدين والسياسة في مصر علاقة تبادلية لا يمكن تجاهل تأثيرها أو الإقلال من شأنها، فلقد لعب الدين ـ ولا يزال ـ دورًا متغلغلًا في الكيان البشرى للدولة المصرية منذ بداية العصر الفرعوني حتى اليوم، كما يرى عدد من الخبراء والمعنيين بالشأن المصرى العام أن الدين يمارس دورًا شديد التأثير في المواطن المصرى العادى، كما أن ذلك التغلغل يتزايد مع الوقت ولا ينحسر، ولا بأس في ذلك على الإطلاق ما دامت رسالة الأديان هي الدعوة إلى الفضائل ومحاربة الرذائل، ولكن مقتضى الحال يؤكد أن تطبيق النص على الحالة المصرية يثبت أن السلوك الجماعي المصرى هو سلوك ديني من الدرجة الأولى، لذلك استثمرت بعض الحركات السياسية المختفية وراء أردية دينية هذا الأمر في استمالة الجماهير وسرقة تأييدهم، حتى إنه أصبح من الشائع أن تحصل بعض الجماعات الدينية على دعم الشارع دون دراسة لبرامجها أو تمحيص لأفكارها، ولكن لمجرد القبول بالشعار الديني العام الذى تطرحه تلك الحركات فيلتف حولها البسطاء الذين لا يملكون

رؤية التغيير ولا فلسفة الأداء، حيث يجرى الخلط بين التدين فى العبادة والتطرف فى السياسة، وأستطيع أن أقول إن الأمر فى النهاية يحقق لهم ما يريدون بابتزاز مشاعر الشارع المصرى واستنزاف قدراته، من هنا فإننى على يقين من أن تمييز الدين عن السياسة أمر له أهميته فى التراث الإنسانى الإسلامى.

**المحور الثانى: العلاقة بين السلطة والثروة**

لقد تفتحت شهية بعض أصحاب رءوس الأموال والرموز البارزة فى القطاع الخاص نحو الانتخابات البرلمانية بشكل غير مسبوق، ولا بأس فى ذلك أيضًا ولا اعتراض عليه، فهم شريحة مؤثرة فى المستقبل السياسى للوطن فى ظل النظام الاقتصادى الحر وإعمال آليات السوق، ولكن الشىء المقلق هو ذلك الاشتباك الذى يظهر أحيانًا بين السلطة والثروة، سواء كانت تلك السلطة تنفيذية أم تشريعية ولا أقول قضائية، لذلك فإن ما نشعر به أحيانًا من مخاوف لا ينبع من الدور السياسى للثروة الوطنية، فهو دور ظاهر فى كل الانتخابات على امتداد خريطة العالم كله، ولكن الذى يبدو محل انتقاد هو محاولة بعض العناصر تجاوز الخطوط الفاصلة بين السلطات ومحاولة التأثير فيها.

**المحور الثالث: العلاقة بين الماضى والمستقبل**

إذا كان الحاضر يمثل قنطرة التواصل بين الماضى والمستقبل، فإن الاشتباك التاريخى فى العقل العربى والمصرى تحديدًا بين بعض ذوى الحيثية فى تاريخنا الحضارى وبين من يأثرون فى الواقع المصرى يبدو أمرًا لا تشكيك فيه، ولكن الفكر «الماضوى» واستخدام الماضى ذريعة لضرب المستقبل وانتشاله كاملًا والهرب به، بينما الأصل فى البلاد والعباد هو أن يكون الماضى بمثابة مخزون حضارى يقظ وألا يكون دور الآخرين هو مجرد التباكى عليه، فالحلول الصحيحة لترتيب العلاقة بين أبناء الوطن الواحد تحتاج إلى تصور مشترك لكل الأطراف، ويكفى أن يتجول الإنسان لبضع دقائق فى الشارع المصرى لكى يتكشف له إلى أى حد تدهورت القيم وغابت التقاليد، وأصبحنا أمام تجمع بشرى مختلف يحتاج منا إلى دراسة وتحليل، فالقوى الاجتماعية الصاعدة ليست بالضرورة وريثة لقوى سابقة، بل إن الساحة تفرز مع الوقت نوعيات جديدة من البشر وقياداته، وتظل لغة المستقبل حائرة بين فكر الماضى وضغوط الحاضر وهو أمر لابد من حسمه وإظهار حقيقته.

**المحور الرابع: العلاقة بين الأغلبية والأقلية**

الأصل فى الفلسفة الديمقراطية أنها عملية سياسية تساعد على تمثيل إرادة الأغلبية وتوصيل صوتها إلى جهاز الحكم دون أن تسقط فى الوقت ذاته مصالح الأقلية، ويعتبر الفيصل بين الأغلبية والأقلية عدديًا بالدرجة الأولى ولا يعبر عن موقف سياسى دائم ومسبق، فنحن ضد طغيان الأغلبية وضد عناد الأقلية أيضًا، وندعو إلى درجة من التوازن بينهما تسمح للحياة السياسية السليمة بأن تمضى فى طريقها نحو الأهداف العليا للمجتمع والغايات السامية للدولة، لذلك يجب أن يدرك الجميع أن النهضة من صنع الأغلبية والأقلية معًا، كما أن التدهور هو خلاصة للأغلبية والأقلية معًا أيضًا.

**المحور الخامس: العلاقة بين الفرد والمؤسسة**

إن ضعف المؤسسة وتزايد دور الفرد أمر لا يعبر عن تقدم المجتمع وشيوع المشاركة السياسية فيه، فالملاحظ أن دور الفرد عندما يطغى يكون مؤشرًا لغياب الأسس والقواعد التى يجب العمل وفقًا لها والمضى على طريقها، بحيث تكفل التوازن الكامل بين نشاط الفرد ودور المؤسسة، فلا يمكن تصور سيطرة الفرد المطلقة على مقدرات مؤسسة يقودها لأن ذلك يعنى اختزال المؤسسة كلها فى فرد واحد، كما أنه يدل على فكر مختلف وفلسفة ليس هذا زمانها، ويجب أن يكون فى الحسبان أن تقدم الأمم وانصهار المجتمعات يقاس بمدى ذوبان الفرد فى المؤسسة وليس سيطرته عليها، بحيث ينتمى الفرد فى النهاية لمؤسسته لا أن تنتمى المؤسسة للفرد الذى يقودها.

.. تلك هى معايير خمسة كاشفة لسيناريوهات المستقبل لا يمكن تجاوزها أو التخلى عنها لأن مصر مرتبطة بهذه الإشكاليات الخمس فى أى محاولة لاستشراف المستقبل واستكشاف ما يدور فيه، ونحن حين نستطلع طريقنا نحو ذلك المستقبل فإننا نؤكد أن مصر مطالبة بأن تحسم أمرها، وأن تتخذ عددًا من المواقف السياسية الواضحة لفك الاشتباك بين أطراف المعادلة فى المعايير الخمسة السابقة، وهى حين تفعل ذلك إنما تفتح الأبواب أمام آفاق جديدة يجب أن ترتادها مصر، فهى قوة مركزية محورية ينبغى أن تعتمد على قواعد راسخة وواضحة، بحيث تكون الهوية المصرية أمرًا لا يحتاج إلى تفسير، على اعتبار أنها هوية مركبة انصهرت فى بوتقة الزمان منذ آلاف السنين، إن مصر

مطالبة بأن تطل على العالم برؤية جديدة وفكر عصرى وروح مختلفة، كما أن سيناريوهات المستقبل المصرى تدور حول الإمكانات الكبيرة لهذا البلد الذى يستحق كثيرًا أفضل مما هو عليه، ويستوجب قدرًا متزايدًا من الاهتمام بالربط بين مخزونه الحضارى الضخم ومستقبله الإنسانى الواعد، ونحن ندرك أن الطريق ليس سهلًا وأن المشكلات كثيرة، كما نعترف بأن الظروف الدولية والإقليمية والأوضاع الداخلية تنتقص كلها من قدرة الوطن على تذليل العقبات واجتياز الصعاب وتحقيق الغايات، ولكن الأمر الذى نتفق عليه جميعًا هو أن صحوة مصر سوف تكون صحوة للمنطقة كلها مثلما كانت غفوتها وبالًا على العرب فى ماضيهم وحاضرهم وربما فى مستقبلهم أيضًا.

□□□